بنوك وأعمال

مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية — السنة الثامنة — العدد "128" — نوفمبر 2026 — السعر 20 جنيه



الرقابة المالية

تمنح 6 شركات موافقات على التأسيس والترخيص لمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية



خبير مصرفي:

الدين الخارجي المصري تحت الاختبار.. والنجاح الحقيقي في توليد الدولار لا سداده فقط

▪ الدكتور محمد سعد الدين لـ "بنوك وأعمال":

حكمة الرئيس السيسي بتكوين وفد من مشايخ القبائل للتفاوض مع قبائل الدهابة حقنًا للدماء ومنع حرب أهلية في جنوب مصر



مع بدء الجيش المصري في عملية القضاء على التنقيب غير المشروع عن الذهب في شرق مصر، ومع استشهاد ضابطين من القوات المسلحة، حتى اجتاحت الميديا — سواء الإخوانية أو غير الواعية — بشن حملة تريد أن تزج بالجيش المصري في حرب أهلية مع قبائل جنوب مصر. هي نفس الأبواق الكارهة لمصر وشعبها التي حاولت مرارا وتكرارا الزج بجيش مصر في حرب غزة وحرب ليبيا وحرب اليمن، المهم عندها أن يدخل الجيش في حروب تضعف قدراته وربما تدمر ما أنجزناه في السنوات الماضية. وكانت حكمة وسياسة السيد الرئيس السيسي أكبر من الالتفات لأبواقهم، وكون وفدا من مشايخ القبائل والعائلات المصرية من أسوان وحلايب وشلاتين، ورأس الوفد برئاسة إبراهيم العرجاني رئيس اتحاد القبائل المصرية، وضم الوفد عناصر من الأجهزة الأمنية وجهاز مستقبل مصر وأعضاء المجالس النيابية المنتمين لجنوب مصر للتفاوض لحل المشكلة حقنا للدماء. وما إن سمع المغرضون اسم إبراهيم العرجاني حتى بنوا عليه أكاذيبهم، فهو ليس له منصب حكومي ليتفاوض عن الحكومة المصرية، وأنه ذهب ليستولي لنفسه على ذهب مصر، كما لو كان العرجاني وحده هو المفاوض. وما إن سمعوا عن الإفراج عن الدهابة الموقوفين حتى أعلنوا أن مصر تخلت عن الثأر للشهداء.

أخذنا هذه المهاترات الإخوانية وذهبنا إلى الدكتور محمد سعد الدين إبراهيم المفكر السياسي والاقتصادي وعضو مجلس اتحاد الصناعات المصرية وحاورناه، فإذا به على ثقافة عالية وعلم كامل بالقبائل المصرية والموضوع بالكامل.

وإلي نص الحوار

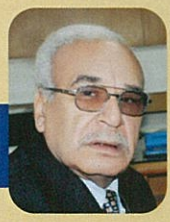

اجرى الحوار
جلال شاهين

■ الدكتور محمد سعد الدين لـ "بنوك وأعمال":

حكمة الرئيس السيسي بتكوين وفد من مشايخ القبائل للتفاوض مع قبائل الدهابة حقنًا للدماء ومنع حرب أهلية في جنوب مصر

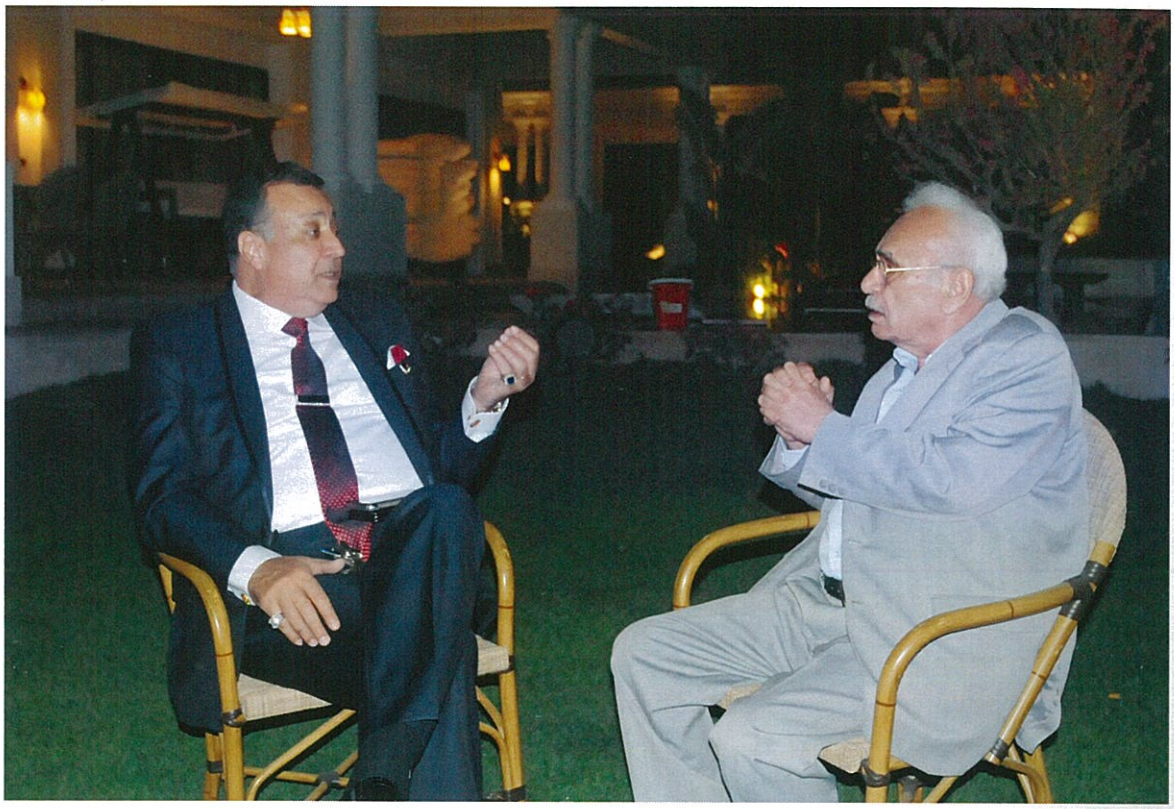

كيف ترى مواجهة الجيش لإمبراطورية الدهابة في جنوب مصر؟

--- أولا أقدم أحر التعازي لأسرة الشهيدين العقيد أحمد سمير والمقدم أحمد جودة. إن هذه العملية أثبتت أن عصابات التنقيب عن الذهب ليست مجرد عصابات عشوائية، بل إنها مرتبطة بمافيا دولية بل ومخابرات أجنبية، حيث استهدفت ضابطين كبار أحدهما قائد حرس الحدود للمنطقة الجنوبية. إن حماية الحدود ليست مجرد انتشار عسكري على الخرائط، إنما مسؤولية ميدانية قد تتطلب تضحيات كبيرة، خصوصا عندما تتداخل الجريمة المنظمة مع انتشار السلاح في مناطق نائية لها واقع جغرافي جبلي يتميز بوعورته، في منطقة تتقاطع فيها الحرب السودانية مع نشاط التهريب خاصة الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة. إن حجم ما أعلنته القوات المسلحة عن حجم أعمال هذه العصابات ومدى تمركزها في مناطق التعدين يتخطى كونها عصابات عشوائية، فالأرقام التي أعلنتها القوات المسلحة لم تكن بسيطة، وتوقيف 151 مصريا و540 أجنبيا، حيث بلغ عدد الأجانب في المراحل الأربع أكثر من 6500 عنصر و20 جهاز كشف عن المعادن و118 جهاز توليد كهرباء و86 طن أحجار مختلطة بخام الذهب، مع تشكيلات إجرامية تمتلك قدرات تسليحية ثقيلة من رشاشات وأربيجيه. كل هذا يفرض تحديات أمنية على القوات المكلفة بحماية الحدود. إن حماية الحدود المصرية الغربية والجنوبية أمر ليس سهلا، فالحدود تمتد لأكثر من ألفي كيلو متر في بيئة صحراوية وجبلية صعبة للغاية، فالأماكن التي تواجد فيها الدهابة لا تسمح للجيوش النظامية العمل فيها دون تكلفة بشرية باهظة، فهي بين جبال وعرة ودروب ضيقة كانت تستخدم لتهريب المخدرات دون إمكانية الكشف عنها. لذلك كانت المراقبة الدقيقة وجمع المعلومات واستخدام المسيرات لرصد التحركات المشبوهة أمرا ضروريا وعناصر أساسية في حماية الحدود.

كيف تمت العملية رغم خطورتها دون ضحايا كثيرة؟

--- أولا يجب أن تعلم أن جيش مصر جيش من الفرسان النبلاء وليس من الطغاة المتجبرين، فكان همه الأول في هذه العملية الحفاظ على أرواح المدنيين. فالمعلومات لديه أن أكثر من 90% ممن يعملون في هذه المناجم هم مدنيون دعتهم الحاجة والظروف السيئة في بلادهم في السودان التي تمر بأصعب أيام في تاريخها من حرب أهلية أدت إلى مجاعات منتشرة في كل أنحاء السودان، وأيضا في بلاد أفريقية أخرى تعيش في فقر مدقع. هؤلاء الناس مجبرون على هذا العمل من أجل لقمة العيش، لذلك رأينا الجيش يتبع خطة إنسانية في جميع مراحل العملية، خاصة المرحلة الرابعة التي تمت هذا الشهر، ابتداء من

إبراهيم العرجاني ليس المفاوض الوحيد، فالوفد يضم مشايخ القبائل والعائلات الأسوانية وممثلين عن الأجهزة الأمنية وجهاز مستقبل مصر.





الإفراج سيتم عن المتهمين بالتنقيب فقط، أما المتورطين بجرائم القتل والمخدرات فسيقدمون للمحاكمة.

السيادة المصرية والأمن المصري ضد من اخترقوا هذه السيادة وكونوا مجتمعات مسلحة في هذه المناطق النائية، من مناطق سكن وإعاشة إلى مولدات كهربائية ومئات من عربات النقل الثقيل والخفيف المجهز لهذه المناطق الوعرة وأجهزة الكشف عن المعادن ومعدات الحفر. إن وجود هذه العصابات كان حجر عثرة في اتفاقيات التنقيب عن الذهب مع الشركات العالمية الكبرى، فهذه الشركات لن تأتي لحرب الدهابة، إنها تريد بنية أمنية مستقرة تتمتع بحماية كاملة من الدولة.

ملأت منصات الإخوان والمرتزقة الميديا بأكاذيب: لماذا الاستعانة بإبراهيم العرجاني فهو ليس له منصب حكومي وإنه ذهب ليستولي على ذهب مصر؟ ما حقيقة هذا الأمر؟

كما هو معروف عن مواقع الإخوان الانتهازية أنها تقلب الحقائق وتشكك في أي قرار للحكومة المصرية وأي موقف تتخذه، لذلك رأيناها تتخذ من قرار الحكومة الاستعانة برجل الأعمال السيناوي ورئيس اتحاد القبائل والعائلات المصرية فرصة لنشر الإشاعات، منها: لماذا إبراهيم العرجاني وهو ليس له منصب رسمي ليتفاوض نائبا عن الحكومة، وإنه ذهب ليستولي على الذهب من الدهابة بالتواطؤ مع الحكومة، ثم وصل بهم الأمر للتجارة بدم الشهداء وأن الحكومة تخلت عن الثأر للشهداء وستفرج عن القتلة، وغير ذلك من الإشاعات المغرضة. ولكن لكي نضع الحقائق في نصابها يجب أن نعرف لماذا الاستعانة بإبراهيم العرجاني.

إلقاء منشورات تحذيرية إلى استغلال طبيعة المنطقة من عدم وجود مياه جوفية تسمح بحفر الآبار للمعيشة اليومية، وكانت الشاحنات المحملة بفناطيس المياه هي السبيل الوحيد للمياه حيث تنقلها من أماكن أخرى خارج مناطق التعدين، وأيضا شاحنات لنقل المؤن. فقام الجيش بإغلاق الدروب ومنع دخول المؤن والمياه، فكانت النتيجة تسليم المئات منهم أنفسهم طواعية، وكانوا قد سمعوا عن المعاملة الكريمة للجيش المصري مع من سلموا أنفسهم في المراحل السابقة، فهم عمال دعتهم الحاجة لترك بلادهم للعمل الصعب في ظروف قاسية من أجل لقمة العيش. وكما قلت لك إن جيش مصر ليس جيشا من الطغاة فهو يحترم حقوق الإنسان، فقدم لهم الطعام والماء والملابس وقام بترحيلهم إلى بلادهم معززين مكرمين دون أي أذى أو إساءة. ثم تعامل مع المسلحين واستطاع السيطرة الكاملة على هذه المناجم وحماية الحدود الجنوبية لمصر.

إن هذه العملية ليست لمجرد الحفاظ على الذهب المصري، لكنها عملية أمنية متكاملة للحفاظ على

هذه العملية ليست للحفاظ على الذهب فقط بل الحفاظ على السيادة والأمن القومي.

جيش مصر جيش من الفرسان النبلاء لم يتعرض بسوء للمنقبين الأجانب بل عاملهم معاملة كريمة قبل ترحيلهم.



في البداية، عندما تتفاوض مع شعب أو جماعة يجب أن تعلم طبيعة هذا الشعب: ثقافته، عقيدته، أحواله الاجتماعية، أحواله الاقتصادية، لكي تجهز له المفاوض الجيد الذي يستطيع التعامل معه.

إن المناطق الجنوبية من مصر تسيطر عليها قبائل بدوية على رأسها قبائل البشارية والعبابدة والرشيدة، وهي قبائل بدوية ظلت منعزلة تماما عن الواقع المصري، لها قوانينها الخاصة والمحاكم العرفية مثلها مثل قبائل سيناء، وتعيش معظمها على تجارة الجمال بين مصر والسودان وتحمي المهربين وتدلهم على الدروب الآمنة، فهم يعرفون كل شبر في الجبال والوديان والدروب الخطرة والآمنة، لا تعترف بالحدود، تعيش على جانبي الحدود المصرية السودانية وعلى ساحل البحر الأحمر الجنوبي. وهم مثلهم مثل قبائل الجبال والصحراء في العالم كله شديدو البأس مقاتلين أشداء، وإن حربهم في موطنهم ليس شيئا سهلا، فقبائل الأفغان الجبلية أزالت الجيش الروسي والجيش الأمريكي ومن قبلهم الجيش البريطاني، وها هي السعودية رغم قوة جيشها وقوة تسليحه ومن قبلها أمريكا لم تستطع الدخول في حرب برية ضد الحوثيين الذين يعيشون في الجبال. لذلك نرى الحكومة المصرية قد فضلت التفاوض معهم، ومن ناحية أخرى هي قبائل مصرية لها كل حقوق الشعب المصري.

البعض يتساءل لماذا لا يدخل الجيش المصري بقواته ويطرد الدهابة مصريين وأجانب. أقول للذين يلغون بالكلام دون فهم ويتساءلون لماذا لا يدخل الجيش المصري في حرب مع الدهابة مصريين وغير مصريين ويطردهم: إن هذا يعني حربا أهلية في جنوب مصر، لأن هذه القبائل ستدافع عن مصدر رزقها بكل قوة، في الوقت الذي يجب فيه على الحكومة المحافظة على رزق المصريين سواء الدهابة أو غيرهم، مع المحافظة على ثروة مصر التي هي ملك لكل المصريين وعلى الأمن القومي المصري.

لكن لماذا إبراهيم العرجاني وهو ليس له منصب رسمي أو حكومي؟

ولعقود قليلة سابقة كان الكثير من أبناء هذه القبائل يعتقدون أن ملك مصر ما زال يحكم مصر، أما اليوم ومنذ أعوام قليلة عندما تدخلت الدولة بإنشاء المدارس والمستشفيات ووسائل الاتصال ونشر وسائل الحضارة فقد تغير الوضع المعرفي كثيرا، وإن ظلت العلاقات الاجتماعية والقوانين العرفية كما هي، فشيخ القبيلة هو الأمر الناهي، هو القاضي والحاكم،

حماية الحدود العربية والجنوبية ليس أمرا سهلا فهي تمتد لأكثر من ألفي كم من الصحاري والجبال الوعرة.

عدم الاستعانة بعناصر أجنبية للتنقيب وإلغاء كافة الاتفاقات مع الجهات الأجنبية شرط لمنح الترخيص.

توريد الذهب بالكامل للشركة المصرية التي تم تأسيسها لهذا الغرض شرط لمنح الترخيص.



هذا الاتفاق يسير كما الاتفاق من الشركات المحلية أو العالمية، ولكنه أفضل من حيث توريد كامل الإنتاج للشركة المصرية

من السودان ودول أفريقية مجاورة نظرا لخبرتهم في التنقيب، حيث كانوا يعملون في جبال السودان لصالح حميدتي منذ فترة طويلة حتى في أيام البشير، وكان حميدتي يستخدم هذا الذهب وما زال في استيراد الأسلحة ويبيع الذهب بأثمان بخسة.

لذلك كان من حكمة سيادة الرئيس الاستعانة بشيوخ القبائل المصرية، فثقافتهم مع هذه القبائل واحدة، فاستعان بإبراهيم العرجاني رئيس اتحاد القبائل والعائلات المصرية مع وفد يضم ممثلين من شيوخ قبائل وعائلات أسوان وحلايب وشلاتين ومرسى علم، إلى جانب ممثلين عن الأجهزة الأمنية وجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ المنتمين لهذه المنطقة. أي لم يذهب العرجاني وحده ليعقد صفقة مع الدهابة لمصلحته، بل الاجتماع شمل كل من يستطيع رأب الصدع مع هذه القبائل التي لن تتنازل أبدا عن مصدر رزقها، لذلك كان من الحكمة التفاوض للوصول لأفضل الحلول بدلا من حرب أهلية في جنوب مصر. وفي أيام معدودة جرى الاتفاق، ولو كان وفد وزاري فقط هو الذي مارس التفاوض كان من الصعب إبرام الاتفاق.

بعض الأبواق تقول إن الدولة تنازلت عن الثأر للشهيدين وستفرج عن القتلة؟

--- من يقول هذا إما مغرض ناشر للإشاعات أو لم يقرأ شيئا عن الخطوط العريضة للاتفاق. فالبند الذي يشير عن الإفراج عن المقبوض عليهم هو الإفراج عن المتهمين بالتنقيب ومنحهم فرصة جديدة لممارسة نشاطهم في إطار قانوني بدلا من المطاردة المستمرة، واستثنى القرار المقبوض عليهم بتهم القتل أو الاتجار في المخدرات، فهؤلاء سيقدمون للمحاكمة. فال اتفاق يفصل فلا اعتراف بأقسام الشرطة ولا القضاء العادي بل المجالس العرفية. أما عن مصادر الرزق فالرعي إلى جانب زراعات قليلة، وتخصصت هذه القبائل بتجارة الجمال بين مصر والسودان فالحدود مفتوحة لهم من الجانبين، إلى جانب إرشاد المهربين في الأودية وحماية قوافلهم، ثم اتجهوا إلى التنقيب عن الذهب في الجبال الشرقية فهم يحفظونها بكهوفها وممراتها وأوديتها عن ظهر قلب، ثم توسعوا بعد حرب السودان في التنقيب واستعانوا بمنقبين

تم تأسيس شركة وطنية جديدة تعمل بوصفها الشركة الأم تحت مظلة جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة

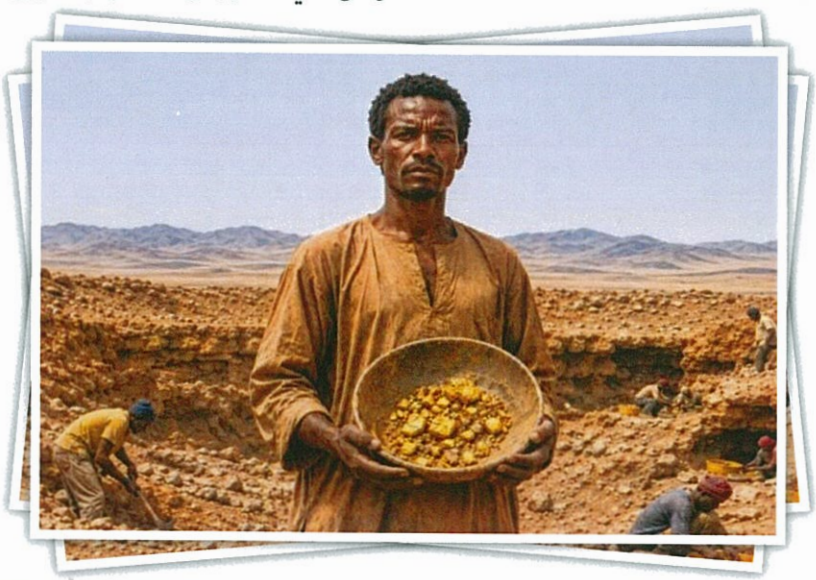



ما بين العاملين في التنقيب بحثًا عن الرزق والعناصر المتورطة في جرائم جنائية.

هل ترى باقي الاتفاق منصفًا؟

--- سأقول لك ملخصا سريعا عن الخطوط العريضة للاتفاق، وعلى القارئ أن يحكم، وإن كنت أرى إنه يحقق مصلحة الطرفين:

إلغاء كافة الاتفاقات التي أبرموها مع جهات أجنبية وقطع أي علاقة معهم.

الإفراج عن المتهمين بالتنقيب فقط كما ذكرت لك.

عدم جلب أجانب أيا كانت جنسيتهم والاعتماد فقط على المصريين نظرا لخطورة الأجانب على الأمن القومي المصري.

أن يورد كافة الإنتاج لشركة مصرية ستنشأ لهذا الغرض ويحصل المنقبون عن حصتهم من الشركة.

منح التصاريح والموافقات للمنقبين من خلال هذه الشركة والعمل بشكل قانوني.

وكما ترى أن هذا الاتفاق يسير كما الاتفاق من الشركات المحلية أو العالمية، ولكنه أفضل من حيث توريد كامل الإنتاج للشركة المصرية، في حين أن الشركات الدولية تأخذ حصتها خاما ولها الحق في التصرف فيها سواء للحكومة المصرية أو لغيرها.

وقد تم تأسيس شركة وطنية جديدة تعمل بوصفها الشركة الأم تحت مظلة جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، تتولى تنظيم النشاط الميداني وإسناد عمليات التنقيب وإصدار التراخيص والتصاريح الرسمية التي تتيح لهذه القبائل مزاولة النشاط بصورة قانونية، وبذلك يتحقق التوازن بين مصلحة هذه القبائل ومتطلبات الدولة والحفاظ على ثرواتها.

هل سيؤثر هذا الاتفاق على الشركات المحلية والشركات العالمية؟

--- تأثير محدود للغاية، لأن الدهابة إمكانياتهم ضعيفة لا تتعدى الحفر بضعة أمتار، عكس الشركات الكبرى محلية أو دولية التي تحفر إلى أعماق بعيدة.

وماذا عن ثروات مصر المعدنية الأخرى؟ هذا هو موضوع حوارنا القادم.